

الفانم شكر سموه على الرسالة الموجهة إليه بشأن حادث الاعتداء

سمو الأمير يعبر عن أسفه لما تعرض له رئيس مجلس الأمة بمقبرة الصليبخات



صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد

بعث صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ببرقية إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عبر فيها سموه عن أسفه وتأثره لما تعرض له معاليه في مقبرة الصليبخات من محاولة اعتداء باليد خلال تاديبه واجب العزاء لعدد من الأسر الكويتية الكريمة، مشيراً سموه إلى أن هذا التصرف لا يمثل القيم الإسلامية وعادات وأخلاق أهل الكويت ولا يعكس ما جيلوا عليه من تواد وتعاطف وتراحم وتكاتف في السراء والضراء، وسألا سموه المولى تعالى أن يديم على معاليه موفى الصحة والعافية.

وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ببرقية إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ضمنها سموه أسفه وتأثره لما تعرض له في مقبرة الصليبخات من محاولة اعتداء باليد خلال تاديبه واجب العزاء لعدد من الأسر الكويتية الكريمة، وسألا سموه أن يديم عليه موفى الصحة والعافية. كما بعث سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ببرقية مماثلة.



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

وأخلاق وتراحم وان ما حدث لا يعدو كونه حادثاً فريداً وعرضياً لم نعتد عليه نحن ككويتيين». واختتم الغانم تصريحه قائلاً: «كما أعرب عن بالغ امتناني وشكري لسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد على رسالته الأبوية، كما أشكر سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد على رسالته الأخوية».

الفانم: إذا تم تشكيل الحكومة الأسبوع المقبل فسأدعو إلى جلسة للمجلس يوم 24 الجاري

لشؤون مجلس الأمة د. فهد العفاسي تناول الحديث لإيجاد بعض الحلول لهؤلاء. وقال الفانم: «اليوم كانت هناك مكالمة هاتفية مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الذي أكد لي اهتمامه الشخصي بالموضوع». مضيفاً: «أن سموه أكد أيضاً أن أحكام القضاء تحترم وتنفذ لكن يجب أن يكون هناك حل لـ 560 معيلاً لأسر كويتية سيفقدون مصدر رزقهم، وأطمئن الجميع بأنه سيكون هناك حل بإذن الله».

من جانب آخر، بعث الغانم ببرقية إلى د. هلال السايير رئيس مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر الكويتية عضو اللجنة الدائمة في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، عبر فيها عن خالص تهنته بمناسبة فوزه بالعضوية الدائمة في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وذلك أثناء انعقاد المؤتمر الدولي للاتحاد جنيف مؤخرًا.

وقال الفانم إن هذا الفوز يعكس المكانة التي يتمتع بها د. السايير في المجال الإغاثي والإنساني، متمنياً له دوام النجاح والتوفيق.



مشاهدة الفيديو

طالب بحكومة لديها القوة والأمانة وبرنامج عملي وفعال للإصلاح

الدلال يؤكد رفضه وإدانته الاعتداء على رئيس مجلس الأمة ويطالب بمحاسبة المسؤول عنه



محمد الدلال

حرمتموها أو أيا كان المكان الذي تمت فيه.

ولفت الدلال إلى أن من لديه وجهة نظر تخالف الرئيس الغانم أو أي شخص في مجلس الأمة أو خلفه فإنه توجد قنوات دبلوماسية وسياسية وقانونية يستطيع أن يعبر فيها عن رأيه بما فيها وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

وأكد أنه «لا يمكن أن نحل مشاكلنا باليد وبالاعتداء وهنا نؤكد أن أي اعتداء مرفوض ويجب ان تتخذ الإجراءات القانونية تجاه أي شخص قام بهذه الاعتداءات والسلوكيات التي تخرج عن نظامنا الدستوري والقانوني أو حتى قيمنا وأعرافنا وعاداتنا».

وأضاف: «نقول للرئيس الغانم لك الاحترام والتقدير

عبر النائب محمد الدلال عن رفضه التام لما حدث في مقبرة الصليبخات من اعتداء على رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم، مطالبا بمحاسبة الشخص الذي قام بهذا السلوك الذي يتعارض مع حرمة المكان والعادات والتقاليد الكويتية الأصيلة. وقال دلال في تصريحه بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أمس «سأنا كثيراً ما حدثت في مقبرة الصليبخات من اعتداء على رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم».

وأضاف أن هذا الأمر ابتداء يسهو إلى أي مسلم كويتي يعرف بمقدار المكان وهو المقبرة وأهمية مراعاة حرمة هذا المكان ومراعاة أهل

وأكد أنه «يجب أن نتجنب جميعاً أن ندخل في مشاجرات أو الإساءة للأخريين لأن للمقابر قيمتها ولها القيم الخاصة بها في التعامل احتراماً للأسموات واحتراماً لأهل المتوفى وتقديراً لهم ولعواصمهم وتقديم العزاء لهم».

وشدد الدلال على أن عملية الاعتداء التي تمت بالإس من مرفوض أيا كان الشخص المعتدى عليه وخاصة أنه رئيس مجلس الأمة ورئيسنا وبمصلتنا، وبالتالي هو امر مستنكر للغاية ومرفوض تماماً سواء في المقبرة ولها

هذه الممارسة بلا شك لا تمثل أهل الكويت وهي تصرف فريدي لا يمثل عائلة هذا الشخص الكريمة».

من جانب آخر، قال الدلال: «نحن مازلنا في فترة حكومة تصريف العاجل من الأمور ولا شك أنها أخذت وقتاً طويلاً وهذا نوع من تعطيل الأعمال المجلس ولدينا الكثير من القوانين والمصالح المتعلقة بالناس يجب أن تحسم».

ولفت إلى أنه «المطلوب ان تكون لدينا حكومة في اسرع وقت ممكن حتى تمارس الحكومة دورها ويمارس المجلس دوره».

وأشار الدلال إلى أنه سيقدم سؤالين لوزارة الدولة للشؤون الاقتصادية ووزارة المالية بالوكالة مريم العقيل الأول عن القرارات التي تتخذ من الوزارات والخاصة بالتعيين بالنقل والندب وهل تعتبر قرارات صحيحة ام لا وهل هي أمور عاجلة وهل فيها تجاوز للقانون أو إخلال بالعدالة وهي قضية حساسة

ومهمة لأنه في يوم من الأيام نزع من عدم التعاون مع سمو رئيس مجلس الوزراء، وتتمنى من رئيس مجلس الأمة أن يبادر بإرسال الدعوات للحكومة لحضور الجلسات المعدة سلفاً حتى لا تتعذر الحكومة بعدم ورود الدعوات إليها.

ورأى أنه ليس مبرراً لقبول أن يكون تبقى مدة ستة واحدة من عمل الحكومة عائقاً دون تشكيلها.

وقال: «لا تعني السوابق إذا كانت حكومات سابقة استغرقت وقتاً طويلاً في التشكيل فلم اكن نائباً بذلك الوقت».

هذه التصرفات القانونية وما هو الأساس القانوني وهل هناك مخالفات؟

وأوضح أن الهدف من ذلك ليس الإعاقة ولكن التأكيد على عدم الإخلال بمبادئ العدالة والإنصاف ولا بالدور المنوط بالحكومة وهو تصريف العاجل من الأمور لأنه من يتورط في هذه الأمور هو الوزير المقبل. وطالب الدلال الحكومة المستقيلة بضرورة بحث هذا الموضوع بشكل جاد ووقف القرارات في القضايا الرئيسية، مشيراً إلى ما حدث في قضية تعيين الخبراء والأضرار التي حدثت فيه نتيجة القرارات الخاطئة.

وقال: «نريد حكومة لديها القوة والأمانة ولو جاءت ببرنامج عملي وفعال للإصلاح ستكون من الداعمين لها في دعم الإصلاح والتطوير ومكافحة الفساد».

وقال: «نريد حكومة لديها القوة والأمانة ولو جاءت ببرنامج عملي وفعال للإصلاح ستكون من الداعمين لها في دعم الإصلاح والتطوير ومكافحة الفساد».

وقال: «نريد حكومة لديها القوة والأمانة ولو جاءت ببرنامج عملي وفعال للإصلاح ستكون من الداعمين لها في دعم الإصلاح والتطوير ومكافحة الفساد».

وقال: «نريد حكومة لديها القوة والأمانة ولو جاءت ببرنامج عملي وفعال للإصلاح ستكون من الداعمين لها في دعم الإصلاح والتطوير ومكافحة الفساد».

وقال: «نريد حكومة لديها القوة والأمانة ولو جاءت ببرنامج عملي وفعال للإصلاح ستكون من الداعمين لها في دعم الإصلاح والتطوير ومكافحة الفساد».

الدمخي لتشكيل لجنة تحقيق في أسباب استقالات الطيارين من «الكويتية»



عادل الدمخي



مشاهدة الفيديو

حذر النائب د. عادل الدمخي من خطورة ما يجري في شركة الخطوط الجوية الكويتية إثر تقديم عدد كبير من الطيارين استقالاتهم، مؤكداً أن الأمر يستدعي تشكيل لجنة تحقيق بهذا الخصوص ومساءلة أي وزير قادم يكون مسؤولاً عن الشركة. وقال الدمخي في تصريحه بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة أمس إن ما يحصل في الخطوط الجوية الكويتية من تقديم 25 طياراً بإدارة العمليات استقالاتهم والذين قد يتبعهم 59 طياراً من المدرسين يدعمون مطالبهم أمر خطير. وبين أن إدارة العمليات من أهم الأقسام في الشركة والنقل الوطني وقررت 3 ملايين دينار بعلمها الجاد والمخلص، وحصلت على شهادة من أكبر منظمة تعنى بتقييم الطيران. وأوضح أن من قدموا استقالاتهم تمت خبراتهم إلى 40 عاماً، وأقلهم تصل خبرته إلى 15 عاماً، مؤكداً أن هؤلاء الطيارين يحطون بدعم ما لا يقل عن 50 طياراً مدرباً وجمعية الطيارين التي تمثل 520 طياراً. وأكد أن هناك تداعيات لهذه الاستقالة وتدخل في الشؤون الداخلية لإدارة وتعتبر مساساً بمكانة الطيار الكويتي، وتضخماً للأحزاب وأعرب عن أسفه لعدم وجود تحقيق في التهم والظن في ندم الطيارين بمبالغ لا تتعدى بضعة آلاف في حين أنهم وفروا على الشركة ملايين الدنانير.

وشدد على أن هناك تعيينات باراشوتية حاربها النواب في هذا المجلس من خلال استجواب الوزير السابق عادل الخرافي، كما أن هذا الموضوع كان المحور الأساسي في استجواب محمد المجبري، وذلك عندما حذر النواب من أن أكبر ضرر على الدولة ينتج عن التعيينات الباراشوتية، وأن أكبر فساد إداري هو أن يأتي من لا يستحق في مكان هو غير مؤهل له.

وأكد أن هذه الأمور ستكون محل تحقيق ومساءلة لأي وزير قادمة مسؤول عن الخطوط الجوية الكويتية، وذلك على خلفية التعيينات التي تمت بناء على شهادات (مضروبة) والتعيينات التي تمت لأناس خرجوا من المؤسسة وأخذوا حقوقهم كاملة ثم عادوا بالباراشوت

وأكد أن هذه الأمور ستكون محل تحقيق ومساءلة لأي وزير قادمة مسؤول عن الخطوط الجوية الكويتية، وذلك على خلفية التعيينات التي تمت بناء على شهادات (مضروبة) والتعيينات التي تمت لأناس خرجوا من المؤسسة وأخذوا حقوقهم كاملة ثم عادوا بالباراشوت

وأكد أن هذه الأمور ستكون محل تحقيق ومساءلة لأي وزير قادمة مسؤول عن الخطوط الجوية الكويتية، وذلك على خلفية التعيينات التي تمت بناء على شهادات (مضروبة) والتعيينات التي تمت لأناس خرجوا من المؤسسة وأخذوا حقوقهم كاملة ثم عادوا بالباراشوت

وأصبحوا يسببون المشاكل في الإدارة. كما أعلن الدمخي عن عزمه ومجموعة من النواب التقدم بطلب لتخصيص مدة ساعتين من إحدى الجلسات المقبلة لمناقشة تداعياتهم ولم يكونوا يشتكون ولكنهم تم اتهامهم بدمهم المالية والإساءة لهم والتدخل في شؤونهم، مؤكداً أننا لن نسكت عن هذا الأمر.

وطالب رئيس مجلس إدارة الشركة بتحمل المسؤولية تجاه هذه الأزمة التي ستكون لها تداعيات كبيرة، مبيناً أن واجب مجلس الإدارة اتخاذ قرارات سريعة واتخاذ اجراء بحق من تسبب بهذه المشكلة. أعلن من جانب آخر، أعلن الدمخي عن تقديمه وعدد من النواب باقتراح بقانون لإلغاء القانون رقم 88 لسنة 1995 بشأن محاكمة الوزراء.

وبيّن أن اقتراح إلغاء محكمة الوزراء يأتي لتحقيق المساواة وبسبب ما تتطلبه محاكمة الوزراء من إجراءات مطولة ومعقدة مقارنة بالقواعد والأحكام العامة التي تطبق على بقية الأفراد في المجتمع، معتبراً أن هذا التمييز مرفوض.

وشرح أنه في حال إلغاء قانون محاكمة الوزراء فستتم العودة إلى تطبيق القواعد العامة للإجراءات والمحاكمات الجزائية حتى لو ترك أي منهم مشدداً على تأييده الدعوة لاتخاذ جلسات مجلس الأمة لأنه من غير المقبول استمرار الفوضى في البلد بهذا الشكل.

وشرح أنه في حال إلغاء قانون محاكمة الوزراء فستتم العودة إلى تطبيق القواعد العامة للإجراءات والمحاكمات الجزائية حتى لو ترك أي منهم مشدداً على تأييده الدعوة لاتخاذ جلسات مجلس الأمة لأنه من غير المقبول استمرار الفوضى في البلد بهذا الشكل.

5 نواب يقترحون إلغاء قانون محاكمة الوزراء

تقدم 5 نواب باقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم 88 لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء والعودة لتطبيق القواعد العامة للإجراءات والمحاكمات الجزائية على الوزراء حتى لو ترك أي منهم وظليفته.

ونص الاقتراح الذي قدمه النواب د. عادل الدمخي، رياض العدساني، شعيب المويزري، عبد الوهاب الباطين، ود. بدر الملا على ما يلي:

المادة الأولى: يلغى القانون رقم 88 لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء. المادة الثانية: يتبع في محاكمة كل وزير عضو في مجلس الوزراء حتى ولو ترك وظيفته بعد وقوع الجريمة لأي سبب، سواء بصورة نهائية أو توليه مهام وزارة أخرى، أو كان وقت وقوع الجريمة وزيراً بالإنابة فيها، القواعد والإجراءات المبينة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية المشار إليه. المادة الثالثة: إذا لم تكن هناك عقوبة أشد، يعاقب الوزراء بالعقوبات المقررة بقانون الجزاء المشار إليه، كما يعاقب

مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وجاء في المذكرة الإيضاحية أنه منذ أن صدر القانون رقم 88 لسنة 1995 أي منذ ما يقارب الـ 25 عاماً، ولما ينطبله من إجراءات مطولة ومعقدة مقارنة بالقواعد والأحكام العامة التي تطبق على بقية الأفراد في المجتمع، بل وتحققاً لمبدأ المساواة في هذا الشأن. رؤى إلغاء قانون محاكمة الوزراء المشار إليه (المادة الأولى) والعودة مرة أخرى لتطبيق القواعد العامة وتمويل الإرهاب وغيرها.



رياض العدساني



عبد الوهاب الباطين



شعيب المويزري



بدر الملا



مشاهدة الفيديو

أوضح النائب دبدر الملا أن الطلب الذي تقدم به مع زميله عبدالله الكندري لرئيس مجلس الأمة لاستئناف جلسات المجلس يأتي من منطلق أن الدستور لم ينص على النصاب النوعي بأن تكون الحكومة ممثلة في الجلسات.

وقال الملا في تصريحه بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أمس إن حضور جلسات مجلس الأمة واجب على الحكومة وليس من قبيل تحقيق النصاب، مشيراً إلى أن الطلب تضمن إشارة واضحة بشأن تعطيل جلسات المجلس بسبب تأخر تشكيل الحكومة.

ورأى أنها ليست ممارسة جيدة بأن يتم تأخير تشكيل الحكومة وبترتب عليه تعطيل جلسات المجلس، مبيناً أنه في السابق كان البعض يردد أن النواب

الشعبية ومنع النواب من ممارسة دورهم الرقابي والتشريعي وهو أمر مرفوض.

وأضاف: «استبشرنا خيراً بتولي سمو الشيخ صباح الخالد رئاسة مجلس الوزراء، ويجب أن يكون أول انطباع جيد عنه بسرعة تشكيل الحكومة».

وبين أن سمو رئيس مجلس الوزراء ذكر في ميد مؤتمر الصحافي أنه يريد التعاون مع السلطة التشريعية ولكن هذا التعاون لا يعنى التهاون، مؤكداً أن النواب يبادلونه ذات المقولة. وقال: «يا سمو رئيس مجلس الوزراء نطلب منك سرعة تشكيل الحكومة وأن المجلس عن الفترة التي مضت وذلك بعقد جلسات أسبوعية لتدارك عدد الجلسات المفقودة، وحتى